

نقابة الأطباء تطالب وزارة الصحة بإعلان نتائج نيابات 2026 بعد تأخر 53 يوما



الخميس 30 يوليو 2026 01:00 م

طالبت النقابة العامة للأطباء وزارة الصحة والسكان بإعلان نتيجة حركة النيابات الأساسية لعام 2026، بعد مرور 53 يوما على إغلاق التسجيل في 7 يونيو، محذرة من تعطيل المسار التدريبي والوظيفي لآلاف الأطباء في مصر.

ويكشف التأخير عن إدارة مرتبكة تترك شباب الأطباء معقلين بين انتظار الوظائف وضياع فرص التدريب، بينما تتحدث الحكومة عن تطوير المنظومة الصحية من دون احترام مواعيد أساسية تحدد مستقبل العاملين وقدرة المستشفيات على سد العجز.

نتائج غائبة وقلق متصاعد

وبحسب خطاب رسمي وجهته النقابة إلى وزير الصحة خالد عبد الغفار، فإن الحركة شهدت تأخرا غير مسبوق مقارنة بالمواعيد المعتادة، رغم انتهاء تقديم الرغبات واستكمال الأطباء بياناتهم وانتظارهم إعلان جهات العمل والتخصصات المتاحة.

كما أكدت النقابة أن الأزمة جاءت بعد اضطرابات سابقة رافقت حركة التكليف، وتسببت في صعوبات عند استلام بعض الأطباء مواقع عملهم، بما ضاعف المخاوف من استمرار التخطي الإداري داخل الإدارة العامة لشؤون التكليف.

وفي المقابل، لم تصدر الوزارة حتى الآن بيانا تفصيليا يحدد أسباب التأخير أو موعد إعلان النتيجة، تاركة آلاف المتقدمين أمام شائعات متضاربة واجتهادات شخصية بشأن مصير الحركة وأماكن التدريب التي ستحدد مستقبلهم المهني.

ومن جانبه، قال أحمد السيد مقرر لجنة الشباب بالنقابة إن استمرار التأخير يؤدي إلى تأجيل استلام مقر العمل الجديدة، ويهدد فرص الالتحاق ببرامج الزمالة المصرية، ويعطل المسار التدريبي والوظيفي لشريحة واسعة من الأطباء.

علاوة على ذلك، أوضح السيد أن النقابة أجرت اتصالات متعددة مع المسؤولين عن الحركة لمعرفة أسباب الأزمة وتسريع الإجراءات، غير أن هذه التحركات لم تسفر عن إعلان النتيجة أو تقديم تفسير رسمي يمكن للأطباء الاعتماد عليه.

وبالتالي، لا يقتصر الضرر على فترة انتظار عابرة، لأن اختيار النيابة يمثل بداية التخصص الطبي الفعلي، ويحدد المستشفى والمدينة والفرص التدريبية التي سيقضي فيها الطبيب سنوات مهمة من حياته العملية والعلمية.

وفوق ذلك، يرتبط إعلان الحركة بمواعيد التقديم إلى برامج الزمالة والدراسات العليا، ما يعني أن كل أسبوع إضافي قد يحرم أطباء من فرص تدريبية لا تتكرر إلا خلال دورات زمنية محددة.

ومن ثم، يجد الأطباء أنفسهم مطالبين باتخاذ قرارات تتعلق بالسكن والانتقال والأسرة من دون معرفة جهة العمل، بينما تستمر التزاماتهم المالية والمعيشية في ظل أجور محدودة وتكاليف متزايدة لا تراعيها الإدارة الحكومية.

ارتباك يهدد التدريب

وفي تفسير الأزمة، تحدثت مصادر نقابية عن تراكم ملفات حركات التكليف السابقة وتأخر إنهاء إجراءاتها، بما فرض ضغوطا إضافية على مراجعة بيانات المتقدمين وتحديد الأماكن المتاحة داخل المستشفيات والمديریات الصحية بالمحافظات[]

كذلك، أشارت المصادر إلى أن الوزارة تعيد تدقيق خريطة توزيع الأطباء في محاولة لسد العجز داخل تخصصات ومناطق بعينها، بعد اتساع الفجوة بين رغبات الخريجين واحتياجات المنشآت الصحية الحكومية[]

غير أن إعادة المراجعة لا تبرر غياب جدول زمني معلن، إذ كان ينبغي للوزارة تحديد مراحل الفحص وموعد النتيجة منذ فتح الحركة، بدلا من تحميل شباب الأطباء تكلفة قصور التخطيط وتضارب القرارات[]

إضافة إلى ذلك، طالت المراجعات الإدارية والمالية بين إدارة التكليف والجهات الرقابية المعنية بتوفير الدرجات، وسط مخاوف من وقوع أخطاء في التنسيق بين الأعداد المتقدمة والوظائف والتخصصات المتاحة داخل كل محافظة[]

ويرى أسامة عبد الحي نقيب الأطباء أن حماية كرامة الطبيب واستقراره المهني جزء أساسي من انتظام الخدمة الصحية، وهو ما يجعل ترك الخريجين بلا معلومات واضحة تقصيرا يمس العاملين والمرضى معا[]

وبناء على ذلك، فإن التأخير قد يفاقم العجز داخل الأقسام التي تنتظر أطباء جدد، خصوصا الطوارئ والتخدير والعناية المركزة وطب الأسرة، بينما تتحمل الأطقم الحالية نوبتجيات أطول وأعباء تتجاوز قدراتها البشرية[]

وفي الوقت نفسه، تتناقض الأزمة مع تصريحات الوزارة المتكررة بشأن تحسين توزيع القوى البشرية، لأن التخطيط الفعلي يبدأ بإعلان الحركات في مواعيدها وربط الاحتياجات ببرامج تدريبية واضحة، لا بإدارة الملفات عبر التأجيل والصمت[]

وعلى صعيد آخر، يؤدي غياب المعلومات إلى انتشار توقعات غير موثقة بين الأطباء، ويجعل بعضهم يعيد ترتيب رغباته وخطط سفره أو دراسته استنادا إلى شائعات، بدلا من بيانات رسمية مسؤولة[]

حقوق معلقة وخدمة متضررة

أما خالد أمين الأمين العام المساعد لنقابة الأطباء، فيؤكد في مواقفه المهنية أهمية ربط أعداد الأطباء بفرص تدريب حقيقية ومستشفيات قادرة على التأهيل، لأن التوزيع الإداري وحده لا يصنع طبيبا مؤهلا[]

وفي ضوء ذلك، لا ينبغي التعامل مع حركة النيابات باعتبارها كشف أسماء ووظائف فقط، بل بوصفها جزءا من سياسة التدريب الطبي التي تحدد كفاءة الأطباء ومستوى الرعاية داخل المستشفيات العامة لسنوات مقبلة[]

فضلا عن ذلك، فإن توزيع الأطباء دون دراسة قدرات الأقسام التدريبية قد يدفع أعدادا كبيرة إلى مستشفيات تفتقر إلى المدربين والتجهيزات، بينما تبقى منشآت أخرى تعاني نقصا حادا لا تعالجه القرارات المتأخرة[]

ومع ذلك، لم تعلن الوزارة عدد المتقدمين للحركة أو حجم الأماكن المتاحة أو التخصصات التي تواجه عجزا، وهو غياب للمعلومات يجرم المجتمع الطبي من تقييم عدالة التوزيع وكفاءة القرارات المنتظرة[]

وعليه، طالبت النقابة وزير الصحة بإصدار توجيهات عاجلة للإدارات المختصة لإنهاء المراجعة وإعلان النتيجة، مع وضع جداول زمنية ثابتة للحركات المقبلة تمنع تكرار التأخير وتحفظ حقوق الأطباء واستقرار المنشآت الصحية[]

إلى جانب ذلك، شددت النقابة على أن انتظام التكليف والنيابات ضرورة لضمان سير العمل داخل المستشفيات، لأن أي خلل في انتقال الأطباء بين المراحل الوظيفية ينعكس مباشرة على توزيع النوبتجيات وجودة الخدمات المقدمة للمرضى[]

في المحصلة، تكشف الأزمة أن العجز الطبي لا يرتبط فقط بهجرة الأطباء أو نقص الخريجين، بل أيضا ببيروقراطية تعطل الموجودين فعليا وتبدد شهورا من أعمارهم المهنية دون تفسير أو محاسبة[]

وأخيرا، يصبح إعلان النتيجة فورا ونشر أسباب التأخير ومراحل المراجعة الحد الأدنى المطلوب، لأن مستقبل آلاف الأطباء لا يجوز أن يبقى رهينة إدارة صامتة تطالبهم بالانضباط بينما تعجز هي عن احترام مواعيدها[]